البنـــاء
السنة السادسة / الجمعة / 27 آذار 2015 / العدد 1743
Sixth year / Friday / 27 March 2015 / Issue No. 1743

مجلس الوزراء لم يبحث في موضوع اليمن وسلام سيعلن الموقف المناسب في القمة العربية

بو صعب ودرباس وحكيم خلال جلسة مجلس الوزراء (تمّوز)

لم يبحث مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام في موضوع اليمن. هذا ما أكده وزير الاعلام رمزي جريج الذي تلا المقررات عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء، مشيراً إلى «أن الرئيس سلام سيعلن موقف الحكومة المناسب في القمة العربية».

وكرر سلام مطالبته بضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لأن استمرار الشغور منذ اكثر من عشرة أشهر، يؤثر سلباً على عمل سائر المؤسسات الدستورية ويحرم الدولة من رأسها، الضامن الأول لوحدة الوطن وللاستقرار السياسي في البلاد.

وكان مجلس الوزراء وافق في جلسته التي حضرها الوزراء الذين غاب منهم الوزيران جبران باسيل ونهاد المشنوق بداعي السفر، على إحالة جريمة بتدعي على المجلس العدلي، ونقل اعتمادات من الموازنة العامة إلى موازنة وزارات على أساس القاعدة الاثني عشرية، ومن ضمنها الموافقة على اعتماد الى وزارة الدفاع لتحقيق مختلف أنواع الذخائر ونقل اعتماد آخر الى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل لاستكمال المرحلة الثانية من أشغال مشروع طريق كفررمان– مرجعيون، وابرام اتفاقية تعاون سياحي بين لبنان وتونس وتمديد الفترة الزمنية لبرنامج دعم البلديات في مجال ادارة النفايات الصلبة الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي لغاية 2017/5/22.

كما وافق على طلب وزارة التربية الإجازة لها بإعادة عقار في بنت جبيل الى بلدية بنت جبيل التي قدمته لمصلحة الوزارة من أجل تشييد بناء مدرسي وذلك لانتفاء الحاجة للاحتفاظ بملكيته، على مشروع قانون لاشتراك المتعاقدين للتدريس بالساعة في مباراة القبول في شهادة الكفاءة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

وكلف مجلس الوزراء وزارة الأشغال إعداد لائحة بالمشاريع المختلفة من طرقات ومرافق وغيرها وعرضها في الجلسة المقبلة المخصصة لدراسة الموازنة العامة.

ووافق على مشروع اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية لتمويل مشروع طريق الكرك– رياق، وعلى طلبات مقدمة من وزارة الدفاع الوطني لقبول هبات مقدمة من بعض المؤسسات والأشخاص الى هذه الوزارة.

الراعي يلتقي مراد ومستشار الحريري

الخازن: البطريرك لن يهدأ حتى انتخاب الرئيس

أكد رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن «أن البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي لن يهدأ حتى انتخاب رئيس جمهورية لأن أوضاع الدولة تتخبط في الفراغ الدستوري والوطني الذي يعطل كافة المؤسسات ويتسبب في شلل عام».

وأثنى اثر زيارته بكركي مساء أول من امس على «دور البطريرك الكبير في إبقاء لبنان في منأى عن الخطر، والذي ترجمه بمواقف ومساعٍ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية».

وقال: «لمست من البطريرك الراعي أن الاتصالات واللقاءات التي أجراها في حاضرة الفاتيكان، خلال زيارته الأخيرة، منكبة على إعطاء هذا الملف أولوية قصوى في التواصل مع الدول الفاعلة والمؤثرة، لأن هذا الموضوع لا يعني حماية الحضور المسيحي في لبنان وحسب، بل الدور المسيحي الرائد لرئيس الجمهورية المسيحي الوحيد في المنطقة في خضم إستهداف التواجد المسيحي في سورية والعراق وتعرضه للتهجير والإضطهاد».

واختتم: «كان الرأي متفقاً على أن الإلتفاف الوطني حول هذا الإستحقاق الذي يمثل الضمانة الأكيدة لحفظ حق لبنان واللبنانيين والحضور المسيحي في الدولة في زمن الإنهيارات الحاصلة في بعض دول المنطقة».

وبحث الراعي مع المستشار السياسي للرئيس سعد الحريري داوود الصايغ التطورات والمستجدات.

كذلك استقبل الوزير السابق عبدالرحيم مراد مع وفد من الجامعة اللبنانية الدولية، في زيارة تأتي في إطار التواصل والتنسيق في شكل مستمر في بعض الامور. كما جرى عرض الاوضاع الراهنة في لبنان.

ولفت مراد الى «ان البطريرك الراعي يدعو دائماً الى التهدئة وحل المشاكل لأنه لا يجوز للبنان الاستمرار في حالة القلق هذه».

وأمل مراد «أن يكون لنا رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن لنطوي هذه الصفحة من القلق في شكل دائم».

وبحث مع منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد الاوضاع.

وكان الراعي أعلن في قداس عيد البشارة «ان مهمتنا كأساقفة أن نواجه التحديات الراهنة ونساعد شعبنا على تجاوزها».

اليمن يرسم مساراً جديداً للمنطقة

■ هتاف دهام

أسقطت المسألة اليمنية الأقنعة واستبدلت الوكيل بالأصيل، فبعد أن كانت المملكة العربية السعودية تتدخل في سورية من خلال دعم وتمويل وتسليح التنظيمات الارهابية، ها هي اليوم تستغني عن البديل وتدخل المعركة مباشرة ضدّ الحوثيين في اليمن في عملية «عاصفة الحزم» بالتعاون مع دول الخليج ومصر والسودان والمغرب والجزائر والإمارات والأردن وباكستان وبتغطية أميركية.

يهيمن الوضع اليمني على المشهد الإقليمي، ويرخي بثقله على كلّ صغيرة وكبيرة في دول المنطقة من المسألة النووية الايرانية وصولاً إلى الداخل اللبناني، وكأننا عشية تحرير الكويت من حيث إعادة رسم مسار جديد للمنطقة، فالغارات الجوية التي تشنّ ضدّ اليمن منعطف خطير قد يؤدّي إما إلى حرب إقليمية أو إلى لملمة الملفات العالقة والجلوس إلى طاولة مشتركة والعمل على إيجاد حل سياسي لكلّ هذه الأزمات.

ما يحصل في اليمن يصنّف في خانة الممارسات التي تخالف السيادة الوطنية لهذا البلد، على مرأى ومسمع دول العالم، من دون أيّ إدانة دولية إنما على العكس بتشجيع غربي ودولي. فما يجري تدمير للبنية التحتية ولمقوّمات الدولة الاساسية، فهو لا يستهدف المنشآت العسكرية، فالسعودية تريد من وراء ذلك تدمير اليمنيين وترهيبهم.

ما يحصل في اليمن مغامرة بالغة الخطورة ارتكبها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وتعتبر في الميزان الاستراتيجي خطأً جسيماً، ولو كان الملك عبدالله بن عبدالعزيز حياً لكان أطلق على هذا العمل مغامرة ومقامرة، لأنّ السعودية التي شنت عدواناً على اليمن وضعت عنواناً لهذا العدوان: إعادة سلطتها وسيطرتها على اليمن، على رغم أنها تعلم جيداً أن هذا الهدف مستحيل التحقيق في الظروف القائمة، فإذا اكتفت بالضربات الجوية، فالأجواء لا تفرض سيطرة، وإذا دخلت في مواجهة برية، فإنها لن تنتصر، فكلّ الدلائل والقرائن تشير إلى أنها قد تضطر إلى الدخول في مرحلة أولى في حرب استنزاف وفي مرحلة ثانية ستدخل النار إلى أراضيها وتتأذى عيونها من دخان نار اليمن على حدّ قول رئيس لجنة الأمن القومي والسياسية الخارجية لمجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي.

أما الكلام عن أنّ التصعيد السعودي في اليمن حصل نتيجة التدخل الإيراني هو افتراء، ويجافي الحقيقة ومن يملك دليلاً واحداً في موضوع السلاح فليبرزه، لا سيما أنّ أجهزة استخبارات العالم موجودة في كلّ اليمن، فالحوثيون لديهم مشروعية ولو كانت الأوضاع عكس ذلك لما تمكن أنصار الله من التقدم خلال 48 ساعة من صنعاء باتجاه عدن، بخلاف ما روّجت له السعودية عن حساسية بين الجنوب والشمال، فأبناء الجنوب كانوا في طليعة التحرك الرافض لتقسيم اليمن.

ورجحت مصادر مطلعة لـ«البناء» أن لا يكون التدخل العسكري السعودي في اليمن فعالاً، مشيرة إلى «أن لا حلّ الا الحلّ السياسي، فجميع الدول التي تشنّ العدوان على الحوثيين تدرك ذلك لكنها لا تزال تكابر، وهي لم تتعلم من أخطائها المشابهة التي ارتكبتها في دول أخرى.

وإلى أن تتوضح الصورة في الأيام المقبلة فإنّ ما يجري في اليمن ستكون له ارتدادات سلبية على المنطقة وفي محيط اليمن في شكل خاص، إذا لم تتدارك الدول الخليجية الوضع الخطر وتنتقل إلى التهدئة والحوار، لا سيما في ظل الحديث عن أن الادارة الاميركية هي التي دفعت المملكة إلى هذا الانزلاق لترتاح من صراخها وصخبها في فترة التوقيع على الملف النووي. أما القول إنّ الحرب قد تؤجّل التوقيع، فهذا أمر معاكس للحقيقة على اعتبار أنّ توقيع الاتفاق النووي الايراني مصلحة أميركية – ايرانية مشتركة وقد لا يعبأ الطرفان بالصخب السعودي.

في غضون ذلك، فإنّ لبنان لن يكون بمنأى عن الأحداث اليمنية. واعتبرت مصادر مطلعة أنّ الوضع سيذهب إلى مزيد من التأزيم والتوتير إعلامياً من دون أن ينعكس على الحوار ورئاسة الجمهورية، على رغم أنّ امكانية التوصل إلى رؤية ما من خلال حوار حزب الله – تيار المستقبل باتت بعيدة.

وفي انتظار كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله اليوم التي سيحدّد فيها الموقف من الملف اليمني الذي سيوليه اهتماماً بالغاً في ظلّ عدوان طائرات تحالف الدول الخليجية والعربية بقيادة السعودية، مع تأكيده قرار حزب الله تحييد الحوار عن أيّ تعقيدات تهدّده، فإنّ السعودية مستمرة في الإيعاز الى حلفائها في 14 آذار ضمن غرفة العمليات الواحدة التي تديرها في لبنان وسورية والعراق بالاستمرار في التصعيد ضد حزب الله والجمهورية الاسلامية، رداً على الوضع اليمني بغضّ النظر عن مصلحة رئيس تيار المستقبل سعد الحريري في أن يستمرّ الهدوء والحوار وتهيئة الفرص لانتخاب رئيس للجمهورية الأمر الذي من شأنه أن يفتح له باب السراي الحكومية على مصراعيه.

وتشير مصادر مطلعة لـ«البناء» إلى «أنّ السعودية أصبحت لا تهتمّ لمصلحة الحريري شخصياً، وهي قد تدفع الحريري شخصياً أو خلية تخريب في المستقبل إلى تعطيل الحوار. وترجح المصادر لـ«البناء» أن يحاول الحريري أن يوزع الأدوار لجهة أن ينطق في الرياض ويطلق التصريحات بما تريده السعودية كما فعل أمس، بدعمه ما تقوم به السعودية في اليمن وتأكيده «أنّ قرار الملك سلمان بالتدخل في اليمن عسكرياً حكيم وشجاع، وأن التدخل الايراني في اليمن يقتضي ردود فعل عربية»، وان يتمسك في لبنان بالحوار من خلال مشاركة مدير مكتبه نادر الحريري، الوزير نهاد المشنوق، والنائب سمير الجسر إلى طاولة عين التينة مع ممثلين من حزب الله». وعليه فإنّ تيار المستقبل يعيش شأنه شأن 14 آذار كلّ يغني على ليلاه، فالرئيس السنيورة لا يزال يراهن على التكفيريين لمواجهة حزب الله، في حين أنّ الرئيس الحريري يتخوّف من هذا المدّ التكفيري الذي يشكل خطراً على السنّة قبل الشيعة.

جنبلاط يوفد أبو فاعور إلى عين التينة

برّي يلتقي نواب الاربعاء وباولي

توجه رئيس مجلس النواب نبيه بري، رغم الآلام والحروب الجارية في أي مكان، بالمعايدة إلى اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً بمناسبة عيد البشارة، علّ الله يمنّ على لبنان والعرب بالقيامة مجدداً. وكان برّي استقبل الوزيرين علي حسن خليل وغازي زعيتر والنواب: نوار الساحلي، علي المقداد، أيوب حميد، هاني قبيسي، علي فياض، علي بزي، علي خريس، وعبد المجيد صالح. واستقبل الوزير وائل أبو فاعور موفداً من رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط. وعرض مع السفير الفرنسي في لبنان باتريس باولي بحضور الدكتور محمود بري، التطورات الراهنة. ونقل السفير الروماني في لبنان فيكتور ميرسيا إلى الرئيس بري دعوة رسمية من رئيس مجلس النواب الروماني لزيارة رومانيا، ووعد بتلبيتها. وكانت مناسبة لعرض التطورات في المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين في الذكرى الخمسين لهذه العلاقات.

وكان بري التقى الوزيرة السابقة نايلة معوض فقائد قوات اليونيفل في الجنوب لوشيانو بورتولانو وجرى عرض الوضع في لبنان والجنوب خصوصاً.

برّي مجتمعاً إلى نواب الاربعاء (حسن ابراهيم)

لقاء دعم مبادرة مؤتمر الإنقاذ: لتشكيل حكومة انتقالية محايدة

عقد لقاء في قصر الأونيسكو، لدعم المبادرة التي اطلقها «المؤتمر الوطني للإنقاذ»، بعنوان «من أجل حركة شعبية عامة تعيد تأسيس جمهورية جديدة»، في حضور النائبين فادي الأعور وعاصم قانصو، الوزير السابق عبد الرحيم مراد، والنواب السابقين فيصل الداوود، زاهر الخطيب وغسان مطر، إلى فاعليات سياسية وحزبية وفكرية وإعلامية وشبابية.

بعد النشيد الوطني، ألقى نديم علاء الدين كلمة ترحيبية باسم اصحاب الدعوة، ثم عرض خريطة طريق مبادرة الانقاذ التي تتلخص بـ:

1 – منذ الاستقلال قامت الدولة في لبنان على معادلة طائفية في الداخل كانت تستند إلى معادلة خارجية إقليمية – دولية تنظم التوازنات الطائفية في الدولة وتضبطها.

2 – إن آخر صيغة لهذه المعادلة الخارجية كانت تلك التي قام عليها اتفاق الطائف والتي استمرت قرابة خمس عشرة سنة. وإذا كانت هذه المعادلة قد بدأت تهتز منذ العام 2003 فقد انهارت بالكامل في عام 2005 ليدخل لبنان بعدها مرحلة انتقالية لا تزال مستمرة الى اليوم.

3 – لقد تولت الطبقة السياسية الطائفية إدارة المرحلة الانتقالية خلال هذه الحقبة وانتهى بها الأمر إلى تقويض المؤسسات الدستورية (رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة) التي باتت اليوم في حالة موت سريري ما ينذر بانهيار باقي مؤسسات الدولة.

4 – إن القراءة الموضوعية للصراعات الدولية التي تجتاح المنطقة لا تبشر بإمكان توافر معادلة خارجية في مدى منظور تعيد إنتاج الدولة الطائفية بمؤسساتها الدستورية المعهودة. ناهيك عن ان هذه المعادلة، اذا توافرت في يوم ما، فقد لا يكون للبنان كله، الوطن والدولة والشعب، مكان فيها.

5 – وهكذا فإن لبنان اليوم يواجه احتمالين لا ثالث لهما: إما أن تظل الطبقة السياسية الطائفية ممسكة بزمام الأمور وإما ان تنبري القوى والفعاليات الوطنية، إلى الإمساك بدورها التاريخي بشجاعة ووعي وفق خريطة طريق واضحة يؤيدها الشعب ويمنحها الشرعية ويفرضها.

ودعا اللقاء إلى «تشكيل حكومة إنتقالية محايدة تضم نخبة من الكفاءات القانونية والعلميّة والفكريّة والنقابيّة إلى ممثلي المؤسسات القضائية والإدارية والعسكرية»، وقال: «على الحكومة العتيدة أن تضع إعلاناً دستورياً لادارة المرحلة الانتقالية، يكون من أولوياته الأمن ووضع قانون للانتخابات النيابية يرتكز على قواعد المواطنة والنسبية والدائرة الواحدة، وإجراء انتخابات نيابية وفق القانون المذكور. وفي ضوء نتائج الانتخابات النيابية تتشكل حكومة جديدة، وبذلك تنتهي المرحلة الانتقالية. ويضع مجلس النواب الجديد دستوراً يرتكز على المواطنة وإلغاء الطائفية، يجري اقراره بالاستفتاء الشعبي، ويجري انتخابات رئيس للجمهورية وفق أحكام الدستور الجديد».

ثم كانت مداخلات للعديد من الشخصيات التي حمّلت «الطبقة السياسية الحاكمة مسؤولية تعطيل وشلل المؤسسات الدستورية وسقوط الشرعية عنها، ما يعرض الدولة لانهيار شامل وتحولها إلى دولة فاشلة تغرق لبنان في الفوضى وتهدد الكيان الوطني».

وركزت على دعم المبادرة، وسجلت مجموعة من الملاحظات والاقتراحات من أجل تفعيل حركة شعبية عامة تعيد بناء الدولة على أسس المواطنة والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية».

وتوجه المجتمعون إلى «القوى الحية داخل المجتمع على اختلاف مواقعها او أشكال تواجدها، سواء في أحزاب سياسية أو قوى وفاعليات ونخب فكرية وطنية وديموقراطية وعلمانية، أو في مؤسسات المجتمع النقابية والمهنية والمدنية، لتوحد قواها والالتقاء ضمن إطار جبهة وطنية عريضة، تتولى برمجة العمل والضغط لتنفيذ هذه الخطة وبناء جمهورية جديدة».

وتوافقوا على «متابعة العمل من أجل الإنقاذ واستعادة الشعب لشرعية كونه المصدر الأساسي للسلطات».

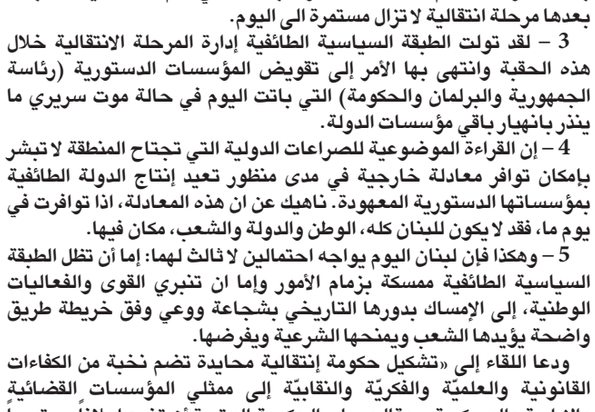

مواقف تدين العدوان السعودي الأميركي على الشعب اليمني

صدرت ردود فعل أمس مستنكرة العدوان السعودي – الأميركي على اليمن ولفتت المواقف إلى «أن هذه المغامرة التي تفتقد الحكمة والمبررات الشرعية والقانونية التي تقودها السعودية تسير بالمنطقة نحو مزيد من التوترات والأخطار». وأكدت «أن الشعب اليمني سوف يواجه هذا العدوان بمزيد من الوحدة والتماسك». ورأت «أن على السعودية أن تعرف ان مجتمعها الداخلي لن يكون بمنأى عن فتنة ستؤدي إلى تفكيك وتدمير المجتمع السعودي».

وفي السياق، أكد وزير الخارجية جبران باسيل دعم الشرعية في أي بلد عربي، وخصوصاً في اليمن، لأن في اليمن إسقاطات عديدة على دولنا، ومنها لبنان، أي التخلي عن فكرة دعم الشرعية الدستورية المنبثقة من أي دولة تعرض أي دولة عربية لأخطار مشابهة. ودعا في كلمة ألقاها في اجتماع وزراء الخارجية العرب التمهيدي للقمة العربية، التي ستعقد غداً السبت في شرم الشيخ، إلى اعتماد الحلول السياسية، أي الحوار والتفاهم، لا الحلول العسكرية التي أظهرت في لبنان وسورية والعراق أن الركون إليها لا يؤدي إلى أي نتيجة سوى هدر الدماء والأموال والجهود والوقت للوصول في النهاية الى الحلول السياسية».

وأصدر حزب الله بياناً دان خلاله بشدة العدوان السعودي – الأميركي الذي يستهدف الشعب اليمني وجيشه الوطني ومنشآته الحيوية، كما دان مشاركة بعض الدول العربية وغير العربية في هذا العدوان وتوفير الغطاء السياسي له.

وأشار إلى أن هذه المغامرة التي تفتقد الحكمة والمبررات الشرعية والقانونية التي تقودها السعودية تسير بالمنطقة نحو مزيد من التوترات والأخطار على حاضر ومستقبل المنطقة، وهي تمثل اعتداء واضحاً على شعب يريد أخذ قراره المستقل من دون وصاية من أي دولة سواء كانت من دول الجوار أو على المستوى الدولي.

وطالب السعودية وحلفاءها بالوقف الفوري وغير المشروط لهذا الاعتداء الظالم، ورأى أن هذا العدوان يؤمن المصالح الأميركية ويقدّم خدمة جليلة للعدو الصهيوني وخياراته التي أفرزت مزيداً من التطرف والمعاداة للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

واعتبر ان هذا العدوان الغاشم يشكّل فرصة لأبناء الشعب اليمني للتوحّد والتضامن الداخلي وصولاً إلى تحقيق حلّ سياسي متكامل يحفظ بلدهم ويضمن وحدة وسلامة أراضيه من دون أي تدخل من الخارج.

وتقدم من الشعب اليمني بأحر التعازي بمن ارتقى من الشهداء وأكد وقوفه الحازم والدائم إلى جانب صمود وثبات هذا الشعب على خياراته المستقلة، وأكد أن هذه الخيارات ينبغي أن تكون محل احترام وتقدير من قبل دول وشعوب المنطقة.

ودان الأمين العام لـ«المؤتمر العام للاحزاب العربية» قاسم صالح في بيان، «التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية وبرعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية».

وأكد «أن الشعب اليمني سوف يواجه هذا العدوان بمزيد من الوحدة والتماسك، ولن تتمكن القوى الخارجية من كسر إرادته وإصراره على السيادة والاستقلال والحرية ورفض الوصاية الخارجية».

ودعا الشعب اليمني «إلى نبذ كل الخلافات وتجاوزها ورص الصفوف، لمواجهة هذه الحرب الظالمة وإسقاطها»، مؤكداً «الوقوف إلى جانب الشعب اليمني».

ودانت لجنة متابعة لقاء الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية، «العدوان العسكري الذي نفذه النظام السعودي ضد الشعب اليمني، والذي حظي بدعم أميركي وتأييد «إسرائيلي» وذلك بهدف منع اليمن من بناء نظام وطني مستقل متحرر، يشارك فيه الجميع بعيداً من التبعية للغرب والنظام السعودي، ويهدد الأمن القومي العربي لاهتزازات خطيرة ونتائج مدمرة على الجميع». وذلك في بيان إثر اجتماعها الدوري في مقر جبهة العمل الإسلامي في بيروت.

ودعت «إلى دعم وحدة اليمن شعباً وأرضاً ورفض التدخلات الخارجية والبدء بحوار سياسي بين كل الأطياف اليمنية ووقف فوري للاعتداء».

ونبهت جبهة العمل الإسلامي بدورها في بيان من «خطورة المؤامرة الأميركية و«الإسرائيلية» الهادفة إلى تفتيت المنطقة والمجتمعات العربية والإسلامية، وتحويلها إلى دويلات طائفية وعرقية ومذهبية متناحرة، تزيد من الشرخ والانقسام الحاصل، وتخدم في نهاية الأمر العدو الصهيوني الغاصب ومشروعه التوسعي في المنطقة».

واستغرب تجمع العلماء المسلمين هذا الحشد من الجيوش العربية المدعوم بعشرات الطائرات الحربية لضرب شعب عربي مسلم»، معتبراً «أن الدول المشاركة ستبتلى بفتح مشاكل في داخل دولها من خلال تسلل الفتنة اليها»، ودعاها إلى «إعادة النظر بمشاركتها».

ورأى «أن على السعودية أن تعرف ان مجتمعها الداخلي لن يكون بمنأى عن فتنة ستؤدي إلى تفكيك وتدمير المجتمع السعودي، وعليها إعادة النظر بما تورطوا به».

في المقابل، رأى رئيس تيار المستقبل سعد الحريري «أن قرار ملك السعودية سلمان بن عبدالعزيز بالتدخل في اليمن عسكرياً حكيم وشجاع»، معتبراً «أن التدخل الايراني في اليمن يقتضي ردود فعل عربية».

وأكد «أن الشعب اليمني سيكون مع التدخل العسكري العربي ضد الحوثيين»، على حد زعمه.

ورأى رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط أن التطورات في المنطقة تتسارع بشكل مخيف، مشيراً إلى أن الحوثيين ومعهم علي عبدالله صالح وحلفاؤهم الايرانيون أفشلوا المبادرة الخليجية للحل في اليمن على حد قوله.

وأكد جنبلاط عبر حسابه على تويتر «الوقوف الى جانب السعودية كون أحداث اليمن تشكل تهديداً لأمنها القومي وأمن الخليج وتشكل تهديداً لمصالح اللبنانيين الذين يعملون منذ عقود طويلة في هذه البلاد «. ودعا جنبلاط الى الحوار والعودة الى المبادرة الخليجية من أجل استقرار اليمن والمنطقة.

«الفرعية المشتركة» تنجز موادَّ من مشروع الصفقات العمومية

كنعان مترئساً فرعية اللجان المشتركة (تمّوز)

أنجزت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة موادَّ من مشروع القانون الوارد في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية في جلسة عقدتها الثانية عشرة والنصف بعد ظهر أمس برئاسة النائب ابراهيم كنعان وحضور النائبين نوار الساحلي، ياسين جابر وممثلين للادارات المعنية.

ونافش النواب مشروع القانون بصورة عامة، ثم بدأوا بدراسته مادة مادة، وإدخال التعديلات اللازمة عليه، ووصلوا الى المادة الثامنة. وتم الاتفاق على عقد جلسة لاحقة لمتابعة دراسة المشروع الخميس المقبل الأولى بعد الظهر.

وناقشت لجنة حقوق الإنسان النيابية العاشرة والنصف قبل ظهر أمس، موضوع حماية الدين أو المعتقد في لبنان مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد هاريفر بيليفيلدت في جلسة برئاسة رئيس اللجنة النائب ميشال موسى وحضور النواب غسان مخيبر، حكمت ديب، أمين وهبي، جيلبرت زوين، نواف الموسوي، نوار الساحلي ومروان فارس.

كما حضرت الاجتماع شيان جيوليم من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

ونوقشت خلال الاجتماع حرية المعتقد وحرية الدين في لبنان، من ناحية القوانين ومن ناحية الممارسة العلنية اليومية للمجموعات الحزبية وللطوائف المتعددة في لبنان، على أن يستكمل هذا الأمر مع أفرقاء وطوائف عدة في لبنان، من أجل انجاز التقرير الخاص لمجلس حقوق الانسان وعرضه بعد إنجازه في فترة زمنية معينة ومن ثم إعادة مناقشة هذا الموضوع مع الفرقاء المعنيين ومع لجنة حقوق الانسان والمقرر الخاص لمجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة.